Issue 6488 Thursday 24/10/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6488 الخميس 25 من صفر 1441 هـ 24 من تشرين الاول (اكتوبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

خطوات مقترحة للتعامل مع مطالب المتظاهرين

رائد الهاشمي
بغداد

لو أردنا مناقشة طريقة تعامل الحكومة والبرلمان وقراراتها الأخيرة مع مطالب التظاهرات العفوية التي عمّت معظم محافظات العراق مؤخراً لوجدناها حلول مؤقتة وارتجالية جاءت لامتصاص الغضب الجماهيري ونزع فتيل الأزمة ولم تكن حلولاً جذرية ولا خارطة طريق علمية صحيحة لانهاء المشاكل المتفاقمة في البلد ,وما أريد التركيز عليه هو أحد المطالب الرئيسية للمتظاهرين وهي المطالبة بفرص العمل في ظل ارتفاع كبير ومخيف في نسبة البطالة في المجتمع العراقي , والحل هنا لا يكفي باطلاق عدد من الدرجات الوظيفية في بعض الوزارات ولا يكفي بتخصيص رواتب بسيطة لبعض الآلاف من العاطلين ولفترة ثلاثة أشهر لأن هذه الاجراءات وقتية ولاتحل الا جزء بسيط من الأزمة وستبقى البطالة منتشرة وستبقى قوافل الخريجين الجدد تضاف الى قافلة البطالة في البلد وستستمر معدلاتها بالزيادة ,وسيبقى الغضب الجماهيري مستمر.

ان الحكومة والطبقة السياسية برمتها يجب أن يستشعروا خطورة الأمر فهذه التظاهرات الأخيرة والتي كانت مستقلة وعفوية بمعنى الكلمة جاءت كجرس انذار لهم وعليهم أن يتوقفوا ويعيدوا ترتيب أوراقهم ويسارعوا الى وضع استراتيجيات علمية محكمة للقضاء على كل المشاكل المنتشرة في البلد ومنها قضية البطالة, والحلول المتوفرة كثيرة ولاتحتاج سوى النيّة الصادقة لتحقيقها ومنها :

1- وضع خطط تنموية وبتوقيتات محددة وملزمة التنفيذ لتنمية قطاع الصناعة واعادة الحياة لمئات المصانع الحكومية المعطلة بارادات ودوافع سياسية داخلية وخارجية لغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين ولرفد الموازنة بايرادات جديدة تساعد على تقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي لاقتصاد البلد.

2- رسم سياسة جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي الذي تتوفر فيه كل مقومات النجاح الأساسية والذي تم تعطيله عن قصد والعمل على تقديم كل أنواع الدعم للفلاح العراقي وللمنتج المحلي لتحقيق هذه النهضة وتحقيق الأمن الغذائي للبلد واستيعاب آلاف من العاطلين عن العمل.

3- اتخذ الخطوات الحقيقية لرعاية ودعم القطاع الخاص وجعله شريكاً حقيقياً في ادارة اقتصاد البلد واعادة بنائه وتقليل الضغوطات المالية والضريبية المفروضة عليه من قبل مؤسسات الدولة لكي يتعافى ويستعيد نشاطه ويتمكن من امتصاص نسبة كبيرة من البطالة.

4- تفعيل واستحداث القوانين الخاصة بحماية المنتج المحلي وفرض الرسوم والضرائب العالية على أي سلعة أو منتج يستورد من الخارج لكي نساعد القطاع الخاص من النجاح في عمله واعادة الحياة للصناعة المحلية وبذلك سنوفر العملة الصعبة ونستوعب عدد كبير من العاطلين في المصانع والمعامل الخاصة.

5- العمل بجدية على توجيه أنظار الشباب الى العمل في القطاع الخاص وهذا لايتحقق سوى بتوفير أمرين أساسيين هما:

ضمان اجتماعي

أ .توفير الضمان أو التقاعد للموظف والعامل في القطاع الخاص وذلك بتفعيل قانون الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص حيث أن هذا القانون موجود حالياً وساري المفعول ولكنه في الواقع معطل بسبب تهرب شركات القطاع الخاص من تسجيل جميع منتسبيها في دوائر الضمان الاجتماعي للتهرب من دفع نسب الرسوم الخاصة بربّ العمل وبسبب غياب الرقابة الحقيقية والقانونية من قبل دوائر الضمان الاجتماعي لتنفيذ ذلك.

ب .توفير عامل الديمومة في العمل وهذا يتحقق بوضع ضوابط وقوانين صارمة تلزم الشركات الأهلية بتسجيل العاملين فيها بعقود رسمية تصدق من قبل دوائر الضمان الاجتماعي وتودع نسخة من تلك العقود لديها وتلزم فيها أصحاب الشركات بعدم الاستغناء عن العامل أو الموظف بشكل كيفي ويكون الاستغناء بأسباب محددة توضع من قبل دائرة الضمان الاجتماعي .

اذا ماحققنا هذين الأمرين للشاب العاطل عن العمل (التقاعد أو الضمان والديمومة في العمل) سنضمن توجه شبابنا العاطلين الى القطاع الخاص وسنقلل من الضغط على القطاع العام الذي لم يعد يتحمل المزيد من التعيينات الجديدة التي أغرقت مؤسساتنا بالبطالة المقنعة .

6- وضع ضوابط جديدة وملزمة للشركات الاستثمارية العاملة في العراق على تشغيل النسبة الكبيرة من العمالة في تنفيذ عقودها من العمالة العراقية وخاصة في الاختصاصات التي لاتحتاج الى مهارة وخبرة في العمل.

7- وضع آلية علمية لتنظيم أعمال الباعة المتجولين في جميع الأسواق الشعبية والعامة في بغداد والمحافظات واعفاؤهم من الرسوم والضرائب المفروضة وتوفير وتنظيم مساحات منظمة ومقسمة داخل هذه الأسواق وتوزيعها بعدالة بين الباعة المتجولين.

فرص عمل

8- الموافقة على ترويج معاملات الموظفين الراغبين في الاحالة على التقاعد ممن لديهم خدمة خمسة عشرة عام فأكثر لفسح المجال لتوفير فرص عمل جديدة للخريجين .

9- العمل بجدية للقضاء على الفساد المستشري في جميع الحلقات الادارية في الدولة وعدم الاقتصار على الشعارات الرنانة التي ملّ المواطن العراقي منها بدون نتيجة وتفعيل دور القضاء العراقي وابعاده عن جميع التأثيرات السياسية والحزبية للكتل النافذة في البلد.

هذه الخطوات اذا ماتم أخذها بعين الاعتبار من قبل الحكومة والبرلمان بشكل جدي وتم العمل على تنفيذها بسقوف زمنية محددة ستكون النتائج ايجابية في استيعاب أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل وستنعش الاقتصاد العراقي بجميع قطاعاته وستقلل من الغضب الجماهيري وتعيد الاستقرار الى البلد وستعيد جزء من الثقة المفقودة بين المواطن والسياسي.

الطبقة الوسطى في العراق والدور المفقود

دهام محمد العزاوي
بغداد

الشائع في عراق اليوم هو ارتداد الوعي الوطني عند الكثير من العراقيين ، حيث بات السؤال عن العشيرة والطائفة والملة والقومية سؤالا معتادا لكل شخص يقابلك في دائرة او في ملتقى او في مناسبة اجتماعية ، وتلك لعمري مشكلة بات يتوارثها العراقيون حديثا بعد ان انحطت قيمهم الوطنية وتردى مفهوم العراق في عقلية الكثيرين منهم بعد اصبحت القيم ما دون الوطنية هي الحاكمة لسلوكياتهم وردود افعالهم ، قد لا يكون العتب على الجهلة وقليلو الثقافة كبير حينما ينزلقون وراء شعارات لا تمت الى روح المواطنة بشي ولكن العتب كل العتب على اناس نحسبهم مثقفون وقادة رأي باتوا يتحصنون وراء اغطية طائفية وعشائرية ومناطقية وجهوية لحسابات فردية ومصالح شخصية .

ان الطبقة الوسطى هي البوصلة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي توجه وتضبط حركة المجتمع في انتقاله نحو الاستقرار والوحدة الوطنية، فهي بما تحتويه من نخب علمية وثقافية ورموز ادبية وشعرية وتخصصات علمية وانسانية تعد الاكثر تأثيرا في تطور المجتمع وتنمية شخصيته ، عبر الرموز والافكار والتصورات الجامعة والدافعة لخلق شعور موحد بالانتماء الى الجماعة الوطنية.

وقد عد العراق عبر تاريخه وحاضره منجما للشخصيات العلمية والثقافية والتجارية والصناعية والعسكرية التي لعبت دورا في بناء مرتكزات هويته ، ورفع وعي المجتمع العراقي بذاته وبقيمه وبشخصيته الجامعة ، وطوال عمر الدولة العراقية الحديثة 1921 والى اليوم ظل المجتمع العراقي منتجا للكفاءات العلمية والنخب الفكرية التي لم تداهن السلطة وتتقرب الى مكاسبها ، وتحملت الاقصاء والتهميش في مراحل مختلفة من حياتها ، ولكنها ربحت تاريخا مشرقا في شرف المسؤولية الوطنية ، اذ لازالت مواقفهم الوطنية ، وافكارهم في الوحدة والتضامن بين العراقيين ، تمثل محطات مؤثرة تتناقلها الاجيال .

مواقف وطنية

ومع كثرة المواقف الوطنية لرجال الفكر والثقافة في العراق ، الا ان قراءة تاريخ الطبقة الوسطى بإمعان ، يوحي بان تلك المواقف الوطنية ، لم تكن نابعة من موقف طبقي موحد حيال الاحداث الكبرى في تاريخ العراق ، وانما من مواقف فردية او فئوية داخل الطبقة الوسطى ، وتبعا لانتماءات النخب الفكرية ، وميولها الايدلوجية وانعكاسا للظرف السياسي السائد انذاك ، ولهذا فان الاعتقاد الغالب هو ان الطبقة الوسطى لم تثبت على مواقف سياسية واجتماعية واضحة. وكانت فريسة للنظم العراقية المتعاقبة وسياساتها في الاحتواء والاستدراج وكسب الولاء ، ولاشك ان التخلف في المجتمع العراقي في بدايات تكونه ودور الاحتلالين العثماني والبريطاني في تنمية نخب موالية ، وكذلك تحالف النظام الملكي في العراق مع فئة الاقطاع والكارتلات الاقتصادية العالمية ، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي وكثرة الانحيازات الايدلوجية للنظم الحاكمة بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي ، والظروف المعقدة التي مر بها العراق لاحقا كالحرب العراقية الايرانية 1980-1988 وحرب تحرير الكويت 1990 وما تبعه من حصار اقتصادي دولي وسياسات استبدادية لنظام صدام حسين ، كلها لعبت دورا في تقلب ادوار الطبقة الوسطى وتآكل دورها وضعف تأثيرها ، فقد غادر العراق الاف النخب العلمية والفكرية والثقافية واستقرت في اوطان الهجرة بحثا عن ملاذات امنة ورغبة في العيش في اجواء من الحرية والكرامة .

حتى اذا جاء الاحتلال الامريكي للعراق 2003 كانت الطبقة الوسطى قد وصلت الى مرحلة الاعياء والعجز او ربما الشلل في وقف تداعيات الاحتلال على الوحدة الوطنية بعد ان اخذت الممارسات الطائفية والعنصرية مأخذها في تفتيت الصف الوطني واظهار العراق كدولة فاقدة لمقومات التجانس الوطني .

ومع استمرار الاحتلال وتداعياته المختلفة على المواطن العراقي وعلى القوى الفكرية والثقافية المعارضة له من مثقفين واساتذة جامعات وضباط جيش وفنانين وصحفيين وتجار وصناعيين مناوئين له ، اقصاء واجتثاثا ومن ثم قتلا واعتقالا وتهجيرا ، فان دور الطبقة الوسطى قد تلاشى تقريبا لاسيما مع موجات النزوح والهجرة المتصاعدة لما تبقى من ابناء تلك الطبقة خارج العراق ، اما من بقي منهم فقد ظل يتخبط بين الانزواء والصمت والاغراء ، اذ مع تغوّل ممارسات الابعاد في للآراء الحرة المعارضة وتصاعد الارهاب والتكفير بكل الوانه وتغلغل تدخلات القوى الدولية والاقليمية في تصفية الطبقة الوسطى واجهاض دورها في اعادة استنهاض العراق ، فان الكثير من النخب الفكرية التي آثرت البقاء في العراق ، قد ضعف تأثيرها في الواقع الاجتماعي والسياسي خوفا من ملاحقة السلطة وعصابات الارهاب والجريمة ، في حين ان بعضها اندفع الى الانغماس في ملذات السلطة ومغرياتها بعد ان اخذ يبرر لنفسه قدرته على اصلاح الاوضاع الفاسدة .

نظام دكتاتوري

ان السؤال الذي يطرح هنا وبقوة بعد خمسة عشر من التغيير من نظام دكتاتوري الى نظام يوصف بانه ديمقراطي تعددي هو اين دور النخب المثقفة في الحفاظ على وحدة العراق هل شاهدنا مظاهرة مليونية حركها المثقفون؟ هل مارس اساتذة الجامعة والمعلمون وضباط الجيش دورهم في ضبط من بإمرتهم من الطلاب والجنود ورجال الامن في عدم الانزلاق بأقوالهم وافعالهم الى ممارسات عشائرية وعنصرية ؟ هل مارس مثقفو وفنانو العراق دورا في توجيه اغانيهم وبرامجهم ومسلسلاتهم نحو تعزيز قيم التعايش بين العراقيين ؟ هل مارس مثقفو السلطة دورهم في ضبط الخطاب السياسي لكتلهم واحزابهم باتجاه السلام والتعايش ونبذ الكراهية والعنف بين العراقيين ؟ ان الاجابة على تلك الاسئلة لن تكون ايجابية بل ربما مخيبة بعد ان لاحظنا ان دور الطبقة الوسطى في العراق لم يرتق الى مستوى بناء الدولة المدنية والنموذج الديمقراطي المنشود ، اذ بقيت جهود المثقفين مشتتة بحكم سطوة الاحتلال الامريكي ولاحقا سياسات التهميش التي مارستها الحكومات المتعاقبة حيال النخب المثقفة ووضع الشخصيات غير المناسبة في مواقع المسؤولية استنادا على القرابة والانتماء الحزبي والعنصري وهوما ادى الى تشتيت دورها في البناء الوطني. ان استعادة دور المثقف ودور النخب الوسطى في احداث الحراك الوطني المنشود لا يمكن ان يتم ، الا بتقوية مؤسسات الدولة المدنية وتفعيل الدستور والقوانين التي تتيح التنافس بين ابناء الوطن على اساس الكفاءة والمساواة والانتماء الوطني ، وحماية التنوع والثراء في مشارب الطبقة الوسطى والتي تمثل بالقطع انعكاسا لثراء المجتمع العراقي وتنوعه .

التظاهر ثقافة حضارية راقية وحق مشروع للمجتمع

حسن السراي
بغداد

اهتمت الكثير من الاعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية بالحق في التظاهر والتجمع السلمي، وابرزها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948م والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966م ، الذي تضمن الاعتراف بالحق المذكور، وعدم جواز وضع قيود على ممارسته الا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الامن القومي او السلامة العامة او النظام العام او حماية الصحة العامة او الاداب العامة او حماية حقوق الاخرين وحرياتهم، وتضمن ميثاق الحقوق الاساسية للاتحاد الاوربي على ان لكل انسان الحق في حرية التجمع السلمي.

وفي العراق بمقتضى أحكام المادة السابعة من القانون الأساسي العراقي لعام 1925فإن الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم، أو توقيفه، أو معاقبته، أو إجباره على تبديل مسكنه، أو تعريضه لقيود، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون، أما التعذيب، ونفي العراقيين إلى خارج المملكة العراقية، وهذا ممنوع ممنوع بتاتاً.

دستور مؤقت

أما الدستور المؤقت لعام 1958 فقد نصت المادة (11) منه على أن الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك بقانون. أما دستور عام 1963فقد نصت المادة 32على أن للعراقيين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون الحاجة إلى إخطار سابق. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون.

ونص دستور عام 1970في المادة السادسة والعشرين منه على مايلي: يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون .

ونص الدستور العراقي 2005 على أن حق التظاهر السلمي وحرية الاجتماع شكل من أشكال الحريات التي يضمنها، ولايمكن تقييد ممارسة أي حق من الحقوق الدستورية، كما لايمكن تقييدها أو تحديدها إلا بناءً على قانون، على أن لا يمس ذلك التحديد أو التقييد جوهر الحق أو الحرية . فقد كفلت الدولة حرية التجمع والتظاهر على أن لا يخل بالنظام العام والاداب حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وكما أسلفنا سابقاً، وفقا لما جاء بالمادة ((38من الدستور العراقي الحالي. وأن الدستور نص في الفقرة (أ) من المادة (9 (على أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تدافع عن العراق ولاتكون أداة لقمع الشعب . ومن المتعارف عليه في كل بلدان العالم أنه في حال حدوث تظاهرات قوية متجهةً نحو مقر الرئيس أو الحكومة فتقوم قوات مكافحة الشغب والشرطة بإيقاف تقدم حشود المتظاهرين من خلال عمل حاجز صد ومنعهم من التقدم أو تحديد أماكن تواجدهم ويتم دفعهم دون ضرب وثم بأستخدام خراطيم المياه الباردة ثم الحارة وثم بأستخدام الرصاص المطاطي والهراوات بعد إستنفاذ الوسائل السابقة وفي حالة تمردهم وصدور إساءات منهم ولكن لا يشترك الجيش في هذا العمل ، ويتم إيقاف الحشود ويحضر للمكان الرئيس أو رئيس الوزراء أو ممثل الحكومة ويخطب فيهم ويستمع لمطاليبهم وووو . لا يجوز تجاهل مطاليب الجماهير والإستهانة بها مهما كانت صغيرة ، ويجب سماعها والإهتمام بها . للأسف الشديد ان سجل العراق في هذا المجال يؤشر خللاً كبيراً وإختلافاً شاسعاً عن بقية دول العالم منذ العهد الملكي وحتى يومنا هذا . وما يخصنا في هذا الموضوع وفي عصرنا الراهن أي ما بعد الإحتلال لم تنقطع التظاهرات ولم ينقطع مسلسل العنف والتصدي للمتظاهرين بشتى الوسائل وأقساها بإطلاق الرصاص الحي وإستمرار مسلسل سقوط الشهداء دون إجراء تحقيق ومحاسبة المقصرين ، وتبرز تبريرات واهية حول التخوين والمؤامرة والأجندات الخارجية... ألخ على الرغم من وضوح أهداف التظاهرات ومعرفة القائمين بها والذين غالباً ما يكونوا من شريحة الشباب المطالبين بحقوقمشروعةٍ يعرفها القاصي والدانيٍ .

ان تجاهل مطالب المتظاهرين لا تقل شأناً عن التصدي لهم وقمعهم ، لأن هذا التجاهل وتلك الإستهانة بمطالب المتظاهرين تفضي الى شرخ كبير في النسيج الإجتماعي للبلد بين شريحة أصحاب الحقوق وبين من يقمعهم ويتجاهل مطالبهم في الوقت الذي يستوجب ان يكون لدينا مجتمعاً مدنياً مستقلاً لا يكون في حالة تصادم دائم وصراع مع الحكومة .ويجب الإصغاء للناس وتنفيذ مطالبهم والتي هي مشروعة وبالإمكان تنفيذها بسهولة، بلا تعقيدات وإحتقان وتصادم يفضي الى تفتت النسيج الاجتماعي لأبناء الوطن وتنعدم ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وقواتها الأمنية من أبناء جلدتهم التي هي وُجدت أصلاً لخدمته وحمايته من الأعداء الخارجيين ، وللعلم في معظم بلدان العالم لا يتدخل الجيش في قمع التظاهرات لأن واجبه حماية السياج الخارجي للبلد من الطامعين أو الأعداء ، ومن المتعارف عليه في كل بلدان العالم أن إطلاق اول رصاصة حية على الشعب تعني فقدان الحكومة لشرعيتها . إن التظاهر السلمي يعبر عن حالة وعي وثقافة حضارية يعتاد المواطن على ممارسة حقوقه والمطالبة بها بأسلوب حضاري راقي رافض لحالة تفشي وانتشار الفساد في كافة مفاصل الدولة، وإتساع السلبيات التي تنخر جسد الدولة وتخرق القانون والنظام، وهذا حق وواجب يمارسه أي مواطن، ولا يسمح بأي انتهاك لهذه الحقوق والحريات ويجب أن وضع المنتهكين والقامعين تحت طائلة القانون والمحاسبة الشديدة.

محاربة الفساد

أن ما تعرض له المتظاهرون الشباب في بغداد وعدة محافظات عراقية أثناء تظاهراتهم السلمية الداعية لمحاربة الفساد والمطالبة بتوفير أبسط الحقوق والخدمات إلى التعامل القاسي الشديد المفرط، من خلال قيام القوات الأمنية في تلك المدن وقمع المتظاهرين باستخدام الرصاص الحي ، ومطاردتهم في ساحات وشوارع وأزقة المدن وضربهم والقبض على بعضهم وإعتقالهم ، بالأضافة لسقوط أعداد كبيرة منهم شهداء وجرحى جراء إطلاق النار والاعتداء بالضرب المبرح والشديد .يفترض بالقضاء والمحاكم أن تأخذ دورها المعهود بكل مهنية ودقة وصرامة مع المقصرين نصرة للمظلومين ودماء الشهداء وإحقاق الحق والقانون وأن لا يفلت ظالم ومقصر مهما صغر أو كبر منصبه من الجزاء العادل لكي لا تتكرر المآسي ولكي يسود العدل .

□ كاتب وباحث

شهق الناس

العربية تنهض في الإمارات

ياس خضير البياتي
الامارات

قرار جريء من العيار الثقيل، ان تبدأ امارات الابتكار بخطوات تعيد للغة العربية وهجها وهويتها ورسالتها الإنسانية والثقافية، بعد هذا التدهور الخطير في المؤسسات التعليمية، وانحسار لغة الضاد امام غزو اللغات الأجنبية في مجال التعليم والحياة من خلال تعليمات أصدرتها وزارة التربية والتعليم لمدراء مؤسسات التعليم العالي بضرورة تطبيق معايير القبول في البرامج الاكاديمية التي يتم طرحها باللغة العربية لتحسين جودة المخرجات من خلال اجتياز الطالب اختبار (الامسات) ، للغة العربية المشابه لاختبار التوفل والايلتس باللغة الإنكليزية ،وبدرجات لا تقل عن (1000) لبرامج الدبلوم والبكالوريوس و (1250) للماجستير والدكتوراه . وهي خطوة جريئة وضرورية لانتشال تدهور اللغة بين طلبة التعليم العالي، وحمايتهم في مواجهة متطلبات العمل، خاصة تلك التي تعتمد على اللغة معيارا للجودة والتواصل والابداع . إرهاصات ما أود الحديث عنه، بدأت تتالى، مع تناسل الجامعات وجيوش الخريجين الذين تخونهم لغة الضاد الصحيحة، مقابل ظاهرة تدهور التعليم والتعلم وانحدار اللغة العربية الى مستوى لا يليق لمن يحمل الجنسية العربية. هي ظاهرة مقلقة ومؤرقة تنعكس نتائجها السلبية على هويتنا ووجودنا وحياتنا وممارساتنا اللغوية، فكثير من خريجي هذا الزمن، لا يكادون يكملون قراءة سطر، دون التعثر والتلكؤ والتلعثم، وإذا فعلوا، فما يقرأونه، ويكتبوه، مملوء بالأخطاء، وهذا يقودنا إلى تعميم الحذر. بالمقارنات بين الماضي والحاضر في تعلم اللغة العربية وتعليمها، نجد التناقضات، وغرائب المخرجات، فاللغة العربية كانت تعامل باحترام كبير حين كانت الأمية سائدة في مجتمعاتنا، حيث شملت ما متوسطه 80 بالمئة من السكان، وحين كانت أوضاعنا الثقافية ووسائل الطباعة والنشر والاتصال أكثر تواضعاً بكثير مما هي عليه الآن، ولكن حين تراجعت نسبة الأمية، وعمت المدارس والجامعات، وتقدمت وسائل الطباعة والنشر، لقيت اللغة العربية ذلك المصير البائس الذي صرنا بصدده، وبالذات في وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي. بل أنها مع الاسف تجابه حربا في أماكن كثيرة، والأدهى أنها تعاني من عدم التوقير داخل البلاد التي تنتسب للغة العربية.

ازمة اللغة العربية اليوم هي مجتمعية، وهي تتجسد في عدم اهتمام الاسرة العربية بهذه اللغة الجميلة والسهلة والعذبة، فهي كما يبدو لا تشكل عندهم هماً واهتماماً، ولايعنيهم اتقانها وتعلمها ، بل صار الذهاب الى المدارس الأجنبية ثقافة مجتمعية ،واحيانا تصبح افتخارا للوجاهة الاجتماعية ،مع الاعتراف بأن تعلم اللغات الأجنبية اليوم هو المفتاح لدخول أبواب سوق العمل ،مادامت الشركات الأجنبية هي التي تسيطر على منظومة الاقتصاد ،وتحرك الأسواق ،ومادامت هناك جامعات تجعل من اللغة احد شروط القبول ،وهناك امتحان اجباري يجب على الطالب اجتيازه، بعد تخرجه، في اللغة الإنكليزية. نعم نعاني اليوم كوارث لغوية لخريجي الاعلام والقانون بشكل خاص ، والعلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام ،ففي الكتابة الصحفية، حيث الأخطاء القاتلة، فلا يفرّق كثير ممن يكتبون بين الفاعل والمفعول، ولا بين المبتدأ والخبر، ولا علاقة لهم بأحرف النصب والجرّ، ناهيك بالمذيعين الذين يلهبون الأسماع بـ(فظائع) نطقهم، وتلوّنت طرائق نطقهم وتنغيمهم ونبرهم بأساليب ومقترضات واستعارات تعود إلى هذه اللغات، مثلما لا يستطيع خريج القانون كتابة مرافعة قانونية بلغة عربية سليمة، وباتت الأدوات اللغوية المستخدمة اليوم تشكل مزيجاً هجيناً يغرف من كل منهل من دون أن يحمل بالضرورة ملامح شخصية البيئة الثقافية والاجتماعية التي يُفترض به أن يتوجه إليها أو يكون ثابتاً من ثوابت هويتها التعبيرية. نحن مع إتقان لغةٍ أخرى، واثنتين وثلاث..، فهي ثقافة واطلاع وفائدة، وطرقٌ واسعة لدخول الأعمال التي أضحى معظمها عالمياً، لكن ليس بإهمال اللغة الأم، لغة الآباء والأجداد.

مصدر اساس

لا شك ان المؤسسة التعليمية هي المصدر الأساسي لتعلم العربية وعشقها، مثلما هي الطاقة الإيجابية للتحفيز وبناء التواصل الإيجابي معها، لكن للإعلام أثر كبير في الحياة اللغوية والثقافية للمتلقي، فهي أحسن مصدر لتعليمها ومحاكاتها والتقريب بين اللغة السليمة واللغة المحكية، ذلك لان وظائف أجهزة الإعلام كبيرة في أنها تحرك الساكن في بحيرة اللغة، وتجعلها حية وقادرة وحافلة بالإمكانيات في التعبير والتصوير، مستجيبة لكل دواعي الحياة الجديدة ومتطلباتها، قادرة على الوفاء باحتياجات العصر. وهي بالتالي اقوى اللغات ديناميكية وأصلحها للتواصل، خاصة إذا كانت تمر عبر قنوات الاعلام المسموع والمرئي، فهي اصدق شاهدا على هذا الانعكاس والتأثر. يبدو اليوم اننا نمر بكارثة حقيقية، هي محاولة تغيير وظيفة الاعلام نحو تدمير اللغة العربية واشعال الفتنة الداخلية فيها، فتنة ادخال اللهجات المحلية داخلها، وتعريبها بالكتابة بالأحرف العربية، والنطق الهجيني بطريقة مسيئة للهوية ولعقل المتلقي العربي. نحن اليوم نرى صحفاً ومجلات عربية وبرامج إذاعية وتلفزيونية، تحمل أسماء وعناوين أعجمية، مكتوبة بالأحرف العربية. فنسمع عن برنامج باسم (زوم) وآخر عنوانه (فلاش شو) وثالث بعنوان (ويك اند).. إلخ. وهذا يعود الى ضعف التكوين اللغوي، ولعل السبب فيه مرتبط بما سبق، ألا وهو النظرة الدونية إلى اللغة العربية والنظرة الفَوقية للغات الأجنبية. أن المرء بأصغريه: قلبه ولسانه، وبعض المحطات الإعلامية لا يهمها قلب ولا لسان، وإنما يهمها وجه صبيح، وشكل مليح وثوب جميل، فهي تخاطب عيون الناس لا عقولهم! شكرا للإمارات انها كانت المبادرة والسباقة من بين دول الضاد التي تجعل اجادة العربية معيارا علميا لقبول الطلبة في الجامعات، ومتطلبا للحصول على الشهادة العليا، رغم ان بعض الخبثاء علق تعليقاً لا يخلو من التندر والسخرية، مطالبا بأجراء اختبار لغوي للكثير من الأساتذة الذين لا يجيدون تكوين جملة فعلية بسيطة مكونة من فعل وفاعل، وجملة اسمية مفيدة مركبة من مبتدأ وخبر!